

نحو مطرد من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣ ثم ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤. غير أنه تم تعديل التنبؤات لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية و٠,٦ نقطة مئوية، على الترتيب، بينما لا يتوقع في معظم الحالات عودة التضخم إلى المستوى المستهدف حتى عام ٢٠٢٥. وتتسم المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد في الوقت الحاضر بأنها أكثر اتزاناً مقارنة بالوضع الذي كانت عليه منذ ستة أشهر، على خلفية تسوية توترات سقف الدين في الولايات المتحدة، واتخاذ السلطات السويسرية والأمريكية إجراءات حاسمة لاحتواء الاضطراب المالي. فقد انحسرت احتمالات حدوث هبوط عنيف في النشاط الاقتصادي، وإن كان ميزان المخاطر التي تحيط بالنمو العالمي لا يزال مائلاً نحو التطورات السلبية. فمن الممكن أن تستفحل أزمة القطاع العقاري في الصين وتنتقل التداعيات إلى بقية بلدان العالم، ولا سيما إلى البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وعلى صعيد قضايا أخرى، وفقاً لما يرد شرحه في الفصل الثاني، ارتفعت توقعات التضخم على المدى القريب ويمكن أن تساهم - في ظل سوق العمل التي تتسم بنقص المعروض - في استمرار الضغوط على التضخم الأساسي مما يستلزم زيادة أسعار الفائدة الأساسية أكثر من المتوقع. ومن الممكن أن تتسبب زيادة الصدمات المناخية والجغرافية-السياسية في حدوث مزيد من الطفرات في أسعار الأغذية والطاقة. ووفقاً لما يرد شرحه في الفصل الثالث، فإن ازدياد التشرد الجغرافي-الاقتصادي يمكن أن يقيد تدفق السلع الأولية عبر الأسواق المختلفة، فيتسبب في زيادة تقلبات الأسعار وتعقيد فرص التحول الأخضر. ومع تصاعد تكاليف خدمة الدين، وصل أكثر من نصف البلدان النامية منخفضة الدخل إلى حالة المديونية الحرجة أو بات معرضاً لمخاطر عالية تهدد ببلوغها.

وفي الوقت الحالي، لا يتسع مجال السياسات الاقتصادية للخطأ. فالبنوك المركزية بحاجة إلى استعادة استقرار الأسعار مع الاستعانة بأدوات السياسات لتخفيف الضغوط المالية المحتملة عند الحاجة. ووفقاً لما يرد شرحه في الفصل الثاني، فإن أطر السياسة النقدية الفعالة والتواصل الجماهيري يمثلان عنصرين بالغي الأهمية في تثبيت توقعات التضخم

لا يزال التعافي العالمي من جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا بطيئاً وغير متوازن. ورغم الصلابة الاقتصادية التي شهدتها مطلع العام الجاري، في ظل الانتعاش المصاحب لإعادة فتح الاقتصادات والتقدم المحرز في خفض التضخم عن مستويات الذروة التي بلغها في العام الماضي، لا يزال من المبكر جداً أن نركن للطمأنينة. ولا يزال النشاط الاقتصادي دون مستوياته في فترة ما قبل الجائحة، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما تتزايد أوجه التباعد بين المناطق المختلفة. وهناك عدة قوى تعرقل مسيرة التعافي، بعضها يعكس العواقب طويلة الأجل للجائحة والحرب في أوكرانيا والتشرد الجغرافي-الاقتصادي. وهناك قوى أخرى أكثر ارتباطاً بالدورة الاقتصادية، بما في ذلك آثار تشديد السياسة النقدية الضروري لخفض التضخم، وسحب الدعم المقدم من المالية العامة في ظل ارتفاع المديونية، بالإضافة إلى الأحداث المناخية المتطرفة.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٣ ثم ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤. فالتوقعات لا تزال دون المتوسط التاريخي البالغ ٣,٨٪ (في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٩)، كما انخفضت التنبؤات لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن تنبؤات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تشير التوقعات إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي من ٢,٦٪ في ٢٠٢٢ إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٣ و١,٤٪ في ٢٠٢٤، في ظل نشاط أقوى زحماً من المتوقع في الولايات المتحدة وضعف النمو عن المتوقع في منطقة اليورو. ويتوقع أن تسجل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية انخفاضاً محدوداً في النمو من ٤,١٪ في ٢٠٢٢ إلى ٤,٠٪ في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، مع تخفيض التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٤ انعكاساً لأزمة القطاع العقاري في الصين. وتعد تنبؤات النمو العالمي في الأجل المتوسط، التي تبلغ ٣,١٪، عند أدنى مستوياتها على مدار عقود، لتتراجع التوقعات بإمكانية لحاق بلدان العالم بركب مستويات المعيشة الأعلى. وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي على

المستوى المستهدف، ويسر خفض المديونية. وثمة حاجة للتنسيق بمزيد من السرعة والكفاءة بين الأطراف المعنية بتسوية الدين لتجنب الوصول إلى حالة المديونية الحرجة. وهناك حاجة أيضا للتعاون بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ وتسريع عملية التحول الأخضر، بما في ذلك (كما يوضح الفصل الثالث) عن طريق ضمان تدفقات الموارد المعدنية الضرورية بانتظام عبر الحدود.

والحد من تكاليف خفض معدل التضخم على الناتج. وينبغي لصانعي سياسات المالية العامة إعادة بناء حيز للتصرف من خلال الميزانية وإلغاء التدابير غير الموجهة للفئات المستحقة مع حماية الفئات الضعيفة. ومن شأن إجراء الإصلاحات الرامية إلى الحد من المعوقات الهيكلية للنمو – عن طريق تشجيع المشاركة في سوق العمل، من بين جملة أمور – أن يحقق السلاسة في تراجع التضخم للوصول إلى